مؤتمر فيينا للمعارضة العراقية

بين حصاد الحقل وحساب البيدر

بدأت رحلة المشاورات والمناقشات لعقد المؤتمر الثاني للمعارضة العراقية منذ انفضاض مؤتمرها الاحتفالي الاول في بيروت في آذار، 1991. تشكلت في البداية "لجنة سباعية" ثم انفرط عقدها، لتشكل لجنة الاتصال والتنسيق، التي اخذت على عاتقها اجراء المشاورات اللازمة، ثم تشكلت اللجنة التحضيرية في دمشق، من 25 عضواً، واجتمعت كثيرا لتنجز قليلاً، وهي تعيش حالة من التأجيل المتواصل، ثم حاولت لجنة العمل المشترك في لندن المبادرة فشكلت لجنة اعداد للمؤتمر من 7 اشخاص والتي سرعان ما فكت صلتها بلجنة العمل المشترك وانفردت في الدعوة الى عقد (المؤتمر الوطني العراقي) في فيينا وليس المؤتمر الثاني للمعارضة.

ورغم طلب وألحاح اطراف رئيسة في العمل السياسي العراقي المعارض، وبالذات المجلس الاعلى للثورة الاسلامية (محمد باقر الحكيم)، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي، والبعث السوري، بتأجيل المؤتمر الى حين توفر الاعداد المناسب لعقده، الا ان لجنة الاعداد للؤتمر اصرت على عقد المؤتمر بمن يحضر، وهذا ما تم فعلاً. فالتقى في فيينا (16 - 19حزيران 1992) ما يزيد عن مائتي عراقي للمشاركة في المؤتمر ولكن عدد الذين لهم حق الانتخاب كان 158.

وفي محاولة تقويمية للمؤتمر يمكننا الاشارة الى النواحي التالية :

- ان مجرد عقد المؤتمر هو عمل ايجابي، فقد استطاع عدد من العراقيين ان يتفقوا على ألالتقاء والبحث في وسائل العمل السياسي المعارض المشترك وهذا امر مشروع ولايحق لاي طرف منعه او حجبه عن اي مجموعة سياسية عراقية. خاصة وان المؤتمرين لايدعون تمثل كل العراقيين وان حاول قادته تصويره بانه الأكثر تمثيلاً.

- ساعد عقد المؤتمر على تحريك حالة الجمود التي اصابت عمل المعارضة العراقية خاصة وقد طال الحديث عن المؤتمر الثاني للمعارضة اكثر من عام دون اي انجاز. وللمرة الاولى لعب العراقيون المستقلون دور المبادرة في العمل السياسي العراقي (دون الخوض في الدوافع) تاركين الاحزاب بما فيها التاريخية تلهث وراء الاحداث.

- ان الحديث عن معارضة موحدة امر محبب ولكنه غير واقعي، خاصة وان العمل السياسي العراقي المنظم والمعارض للنظام الحاكم هو حديث العهد وكان مُغيباً طوال الحكم الدكتاتوري في العراق خلال العشرين عاما الماضية، بل ان الامر المطلوب هو توضيح هوية الاطراف المعارضة وفرزها سياسيا ووطنيا من خلال تحالفاتها وبرامجها، وهذا ما ساعد عليه مؤتمر فيينا للمعارضة، حيث فرزت الان شريحة سياسية عراقية تؤمن بالحل الامريكي تعرف وتعلن

عن ما تريد وتدعو من ينسجم معها فكرا ونهجا للمشاركة معها. وهنا قد، لا بل بالتاكيد، يختلف معها الكثيرون من العراقيين المعارضين، الامر الذي سيدفع الى خلق محور او ربما محاور سياسية عراقية ستساهم من خلال الحوار والتنافس في نضوج سياسي عراقي فالتعددية ظاهرة صحية ولايجوز حجبها باسم الوحدة. وفعلا نسمع اليوم عن استعدادات لعقد المؤتمر الثاني للمعارضة العراقية باشراف الاحزاب الرئيسة المقاطعة لمؤتمر فيينا وذلك في غضون شهرين، كما بادر عدد من الاشخاص والاحزاب العراقية خاصة بعض من القوى عروبية الاتجاه الى الالتقاء والتنسيق في السويد في اواخر شهر حزيران الماضي تحت اسم "التحالف الوطني العراقي".

- كرس المؤتمر وللمرة الاولى دور الحركة الكردية في العمل السياسي العراقي كطرف قائد وليس مجرد مشارك او تابع كماالحال في تاريخ العمل السياسي العراقي الرسمي او المعارض. ولولا مشاركة الاكراد ممثلين بالحزبين الرئيسين الديمقراطي والاتحاد الوطني ومشاركة جلال الطالباني الشخصية، لما ترك مؤتمر فيينا اثراً يذكر. وبذات الوقت جيرت الجبهة الكردستانية المؤتمر لتمرير جدول اعمالها غير المعلن، المتمثل في الاستجابة للضغط التركي والغربي في الظهور كطرف عراقي مقبول من عرب العراق، لايثير مخاوف الانفصال عند الاخرين، كل ذلك من اجل طمئنة تركيا وبالتالي موافقتها على تجديد بقاء القوات الامريكية والفرنسية والبريطانية في القواعد التركية لحماية المناطق الامنة الكردية في شمال العراق. وبذات الوقت ادخل الاكراد مفردة سياسية في التعبير السياسي العراقي، الا وهي حق تقرير المصير للشعب الكردي بدلا من مقولة الحكم الذاتي، وبالرغم من ربط هذا الحق بعدم الانفصال عن العراق الا ان ذلك يبقى امراً لفظياً اكثر منه واقعياً، ويذكر ان الطالباني في رده على تخوف الاخرين، قوله بان الاكراد يملكون الان الاستقلال الفعلي ولكنهم يسعون لكسب الاخرين واقناعهم بانهم ليسوا دعاة انفصال.

- ان نظرة سريعة لاسماء الهيئة العامة المنتخبة تؤكد اولوية المشاركة الكردية. وتبعية الاسماء الأخرى التي شملت غالبية من المستقلين المقيمين في اوربا ، اضافة الى عناصر من احزاب صغيرة نشأت في اوربا. كما ان غياب بعض الاحزاب المحسوبة اقليميا على سورية وايران والسعودية خدم منظمي المؤتمر للظهور بمظهر المستقل عن التأثيرات الاقليمية، خاصة وان الاحزاب الاسلامية وبالذات حزب الدعوة الاسلامية غير مرغوب فيه امريكيا باعتباره امتداداً للاصولية الاسلامية المعادية للغرب المسيحي.

- يبدو ان من اهداف المؤتمر الرئيسة اقناع امريكا بوجود قيادة عراقية تضم عربا واكراد قادرة للتصدي لمسؤولية الحكم وبالتالي تستحق الدعم المباشر والمالي من قبل الغرب كبديل للنظام القائم في بغداد. وان النجاح الكردي في انتخاب قيادة خلق حاجة لقيادة عربية عراقية مماثلة، وبالذات شيعية مقبولة لامريكا.

- و سعت لجنة اعداد المؤتمر الى تحقيق التوزان من خلال تمثيل الاكراد والشيعية والسنة، والاقليات الاخرى. ولكن اذا توفر التمثيل على الصعيد الشكلي فانه كان مفقدوا من الناحية الفعلية، فالطرف الكردي كان الاكثر

تمثيلا، اما الاطراف الاخرى (خاصة السنة) فقد وجدت نفسها ممثلة باشخاص اضعف من ان يمثلوا اكثر من أنفسهم.

- جاء البيان الختامي للمؤتمر يخاطب الرأي العام الغربي والامريكي بالذات، اكثر من مخاطبته للشعب العراقي، ففي الوقت الذي يطالب البيان برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب الكردي لما يسببه من الالام للشعب، يتجاهل رفع الحصار عن الشعب العراقي برمته بل يذهب اكثر من ذلك في تبرير استمرار الحصار الاقتصادي محملا صدام حسين المسؤولية. وتجاهل البيان اي انتقاد للسياسة الامريكية في تعاملها مع العراق قبل او بعد غزو الكويت.

- اكد المؤتمر على ضرورة مساعدة امريكا والدول الغربية للمعارضة العراقية وذلك باعطاء قيادة المؤتمر صلاحية التصرف باموال العراق المجمدة في المؤسسات المالية الدولية.

- دعا المؤتمر في بيانه "الى اعتماد كل الوسائل المشروعة للاطاحة بنظام صدام حسين " . . كما "اكد على ان التغيير المنشود هو من مسؤولية الشعب العراقي بالدرجة الاولى"، ولكن بذات البيان هناك دعوة للتحرك نحو المحتمع الدولي والامم المتحدة لاقامة مناطق امنة شبيه بالمناطق الكردية في جنوب ووسط العراق بخاصة في الاهوار، "تلك التي تتطلب توفير حماية دولية فعالة". ان دعاة المؤتمر بالوقت الذي يحاولون الابتعاد عن الضغوط الاقليمية من عربية او اسلامية يكرسون الدعوة للاعتماد والتدخل الدولي وبالذات الامريكي.

- سعي القائمون بالمؤتمر بالظهور بالشكل المقبول دوليا وامريكا بالذات. ومن اجل كسب مشاركة بعض العراقيين اعطوا الانطباع بان امريكا تقف وراء المؤتمر مشيرين لحضور مندوب دبلوماسي امريكي واخر بريطاني اجتماعات المؤتمر. الا ان الولايات المتحدة لاتزال، كما يبدو من التقارير الصحفية (تقارير مرفي وراندل في الهيرالد تربيون 20،22 حزيران 1992)، غير مقتنعةً تماما بان قيادة هذا المؤتمر قادرة للتصدي لعملية التغيير او حتى قيادة عراق مابعد صدام.

- اتخذت دول الجوار (ايران، السعودية، سورية) موقفاً معارضا لعقد المؤتمر، وقد تدخل مسؤولو بعض هذه الدول بالاتصال بعناصر مدعوة للمؤتمر للامتناع عن الحضور.

- عدد من الشخصيات السياسية العراقية المستقلة والمعروفة بدورها السياسي رفضت المشاركة لافتقار المؤتمر الى صفة الشمول، كما ان بعض الذين شاركوا تبرموا من اسلوب ادارة وتنظيم المؤتمر واضطر البعض منهم الى اعلان انسحابه.

- ان مستقبل المؤتمر يكمن في اسلوب تعامل قيادته مع الاطراف العراقية الاخرى. ان الانفراد اوالاصرار على اعتبار المؤتمر الاطار الشرعي او الوحيد للعمل المشترك ينهي المؤتمر الى مجرد حدث عابر، والكثير يعتمد على موقف الطرف الكردي صاحب الثقل الاساس في المؤتمر فحيث ينحاز تنحاز اغلبية المعارضة.

- ان الاختلافات بين المعارضة العراقية المتمثلة بمؤتمر فيينا وتلك التي تعتمد على اسناد دول الجوار، تبقى هامشية فكلا الطرفين يخضع لاحكام التبعية، بغض النظر ان كانت اقليمية او دولية. وقد يكون من مصلحة الطرفين التعاون وتجير علاقاتهم بالدول الكبرى او الاقليمية لصالح القضية العراقية بدلا من ان تصبح القضية العراقية مجيرة لصالح هذه الدولة او تلك.

ان المواطن العراقي يعيش مأساة الخيار بين السيء والأسوأ والاقل سوأً.

لندن 1 تموز 1992